الفضاء العموميّ الرقميّ السوريّ
دراسةٌ في المفهوم ومعوقات التشكّل

د. سومر صالح *

E.mail: somersaleh@gmail.com

* دكتوراه في الدراسات السّياسية

الفضاء العموميّ الرقميّ السوريّ
دراسةٌ في المفهوم ومعوقات التشكّل

د. سومر صالح

الملخص:

لقد ساهم الفضاء الرقميّ من خلال العديد من آليات التفاعل الرقمية في خلق مساحاتٍ للنقاش والتواصل وطرح وتبادل الأفكار بما يتعلق بالشأن العام، بما يمثّل نقطةً مهمةً في خلق فضاءٍ عموميٍّ رقميّ، بديلاً عن فضاءٍ عموميٍّ ماديٍّ لم ينشأ في الواقع الاجتماعيّ العربّي لأسبابٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ تاريخية..، وفي الحالة السورية وبمقارنة المجال العام المتشكّل رقمياً مع الفضاء العموميّ بالمعنى الذي ذهب إليه كلٌّ من هابرماس وفريزر وكالهون توصل الباحث إلى استنتاجٍ عام مبنيٍّ على تطابق في الهدف بين الفضاء المتشكّل سوريّاً والفضاء العموميّ وهو بلورة الرأيّ العام وتطابق في المظاهر وتشابه في السّمات العامة، مفاده: أنّ الفضاء الرقميّ العام في الحالة السّورية هو مجالٌ عموميٌّ لكنّه غير مكتملٍ للنقاش العقلانيّ والنقد وتشكيل الرأي العام، له أدواته وأساليبه التي تتطابق مع طبيعته اللامادية، يكتمل مع تبلور النقاشات في فضائه على أسس العقلانية النقدية، وهو أمرٌ يتم إنتاجه بالتدريج بتطور مستوى الوعّي، ومستقبله مرتبطٌ بالعوامل الدافعة والمثبطة لاكتماله كما عددها الباحث ضمناً.

مصطلحات أساسية: الفضاء العموميّ، المجتمع المدنيّ، الفضاء الرقميّ، الفضاء العمومي الرقميّ.

Syrian Digital Public Space
A study of the concept and Constraints of formation

Dr. Somer Moneer Saleh

Abstract:

Digital space, through many digital interaction mechanisms, has contributed to the creation of spaces for discussion, communication, exchange of ideas on the public affairs. this represents an important point in creating a general and digital space, as an alternative to a public space that did not arise in the Arab social reality for political, social, and historical reasons, in contrast to the Syrian situation and the comparison of the public domain that is digitally formed with general space in the sense of Habermas, Fraser and Calhoun, the researcher reached a public conclusion based on a parallelism in the purpose between the space formed in Syria and the public space, and which is the crystallization of public opinion and the parallelism in the manifestations and similarities in the general features, that the public digital space in the Syrian situation is a public domain but incomplete for rational discussion and criticism and the formation of public opinion, has its tools and methods that correspond to the immaterial nature, complete with the crystallization of discussions in the space on the basis of monetary rationalism, and it is produced gradually through the development of the level of consciousness, and its future is linked to the factors that drive and discouraged its completeness as implied by the researcher.

Keywords: Public space, Civil society, Digital space, Digital public space.

المقدّمة (Introduction) :

أحدثت الفضاءات الرقميّة تغيّراً نوعياً في مجال التواصل الاجتماعيّ وأنماطه وأساليبه، وكذا الأمر في نتائج هذا التواصل وتأثيره على منظومة القيم وقواعد السلوك ومستوى الحميمية في علاقات مستخدميها، تجاوزت حدود هذا التأثير التواصل الاجتماعيّ لتدخل في ساحة الفعل السياسيّ، لتغدو مع العقد الثانيّ من الألفية الثالثة أهمّ عوامل التغيير الاجتماعيّ وحتى السياسيّ في المجتمعات العربية، وساحةً لم تكن معهودةً وربما متاحةً لتشكيل الرأي العام في هذه المجتمعات، وذلك لما تمتلكه من إمكانات للتواصل والسّرعة في إيصال المعلومة وردّ الفعل، بحيث لم تعد الفضاءات التقليدية مثل وسائل الإعلام والأحزاب والنقابات بذات قدرة التأثير للفضاءات الجديدة، ومن ثُم لم يَعد في عصر الثورة الرقمية مجتمعٌ إنسانيٌ صرف، بل أصبح مجتمعاً إنسانيّاً، رقميّاً، وتكنولوجيّاً، بلغ في المجتمعات المتقدمة مرحلة «مجتمعات المعرفة» التي توظّف المعلومات إلى محركًا أساسيًا للتغيير الاجتماعيّ، ومعه تغيرت حدودً الخاص والعام بالنسبة إلى المجتمع والفرد، ومن ثُم لا يمكن دراسة هذه المجتمعات أكاديمياً وفق الأنماط والمناهج البحثية الكلاسيكية، بل ينبغي دراستها وفق خصائصها الجديدة، وعليه إنّ دراسة أي ظاهرة في المجتمع الرقميّ تختلف عن دراستها في البيئةً الاجتماعية الإنسانية، فنشوء أنماط جديدة من التفاعل الاجتماعيّ على مواقع التواصل الاجتماعيّ الرقمية، أتاحت الفرصة لنشوء ظواهر سيسيو رقمية لها خصائص جديدةً تجمع بين سمات الفضاء الرّقميّ وخصائص الواقع الاجتماعيّ، كما أتاحت هذه الشبكات بما تمتلكه من خصائص جديدة كالسّرعة وتخطيّ الحدود، مساحةً للعمل المدنيّ والسياسيّ والنشاط الاجتماعيّ والثقافيّ، لم تكن معهودةً أو حتى متاحةً في الواقع الاجتماعيّ وهنا الحديث عن المجتمعات التي تعاني من إشكاليات على مستوى الديموقراطية والتشاركية والهوية، وبدأ ينشأ نمطٌ جديدٌ من الحياة الاجتماعية على الشبكات الرقمية الافتراضية يُسمى «المجتمعات الافتراضية»، ويقدم هوارد راينجولد[1]* تعريفاً لهذه المجتمعات باعتبارها: «تجمعاتٌ اجتماعيةٌ تنشأ من الشبكة، حين يستمر أناس بعدد كاف في مناقشاتهم علنياً لوقت كاف من الزمن بمشاعر إنسانية كافية لتشكيل شبكاتً من العلاقات الشخصية في الفضاء السايبراني»[2]، شكّلت هذه المجتمعات الرقمية بفعلها السياسيّ والاجتماعيّ حيّزاً للوصل بين المجتمع الإنسانيّ المحليّ وبين السّلطة، أي بدأت مع هذه المجتمعات الرقمية إمكانية تشكيل فضاء عموميٍّ ولكنّه غير كلاسيكيّ، فضاءٌ وسيطٌ بين الدّولة والمجتمع، حيث ساهم الفضاء الرقميّ من خلال آلياته التفاعلية في خلق مساحات للنقاش والتواصل وطرح الأفكار وتبادلها بما يمثّل نقطةً مهمةً في خلق فضاء عموميٍّ، هذا الفضاء ولأسباب سياسية واجتماعية تاريخية، لم ينشأ في الواقع الاجتماعيّ العربّي لجملة من الأسباب أبرزها: أولاً، حملات التضيق والتشويه التي عانى منها المجتمع المدنيّ، وعدم نضوج هذا المجتمع في الوعيّ والتجربة المجتمعية العربية تاريخياً، وحلول المؤسسات الدينية وسيطًا بين المجتمع والسّلطات في المجتمعات العربية، ثانيًا ضعف الفعل التواصليّ بين السّلطة والمواطنين نتيجة ضعف التشاركية السّياسية والممارسة الديموقراطية، وثالثاً غياب مفهوم متكاملٍ عن المواطنة في المجتمعات العربية.

أولاً: أهمية الدّراسة (The importance of research):

تكتسب دراسة الفضاء العموميّ الرقميّ السوريّ، أهميتها من ثلاثة اعتبارات، أوّلها أكاديميٌّ فالدّراسة تناقش ظاهرةً جديدةً نشأت باجتماع حقلين معرفيين الاجتماع والآلة، ومن ثُم فهي تبحث في حقل معرفيٍّ جديد هو السيسيولوجيا السّياسية الرقمية، تختبر من خلال مفرداتها فرضيةً جديدةً حول نشوء فضاء عموميٍّ رقميٍّ ساهم به اجتماع المعلومة الصرفة معً المنطق الاجتماعيّ في التفاعل داخل الفضاء الرقميّ،

وفيما يتعلّق بالاعتبار العمليّ لاختيار موضوع الدّراسة، فدراسة الفضاء العموميّ الرقميّ السوريّ هو دراسةٌ لتأثير التكنولوجيا الرقمية على الظاهرة الاجتماعية في سورية، ومدى تغيّر خصائص هذه الظاهرة بفعل الخصائص الرقمية الجديدة، فتشكّل هذه الدّراسة موضوعاً يُضاف إلى الأدبيَّات التي تُعنى بقضايا المواطنة والتشاركية والمجتمع المدنيّ في سورية، وبما يخصّ اهتمامات الباحث فإنّ الباحث يعدّ هذا الجهد البحثيّ استكمالاً للجهود البحثية التي تُعنى بقضايا الشأن العام.

ثانياً: مشكلّة الدّراسة وتساؤلاتها الرئيسية (The main research problem).

نقلت الثورة الرقمية الظاهرة الاجتماعية من حيّزها الاجتماعيّ إلى الفضاء الرقميّ، وأدّت إلى ظهور فضاء اجتماعيٍّ تفاعليٍّ جديد، بخصائص رقميّة، مؤثرٍ في الحيز الاجتماعيّ، تختلف درجة تأثيره باختلاف الحالة الديموقراطية والممارسة التاريخية، والوعي الاجتماعيّ لكلّ مجتمع، وفي الحالة السّورية، يُساهم هذا الفضاء الرقميّ التفاعليّ المفتوح راهناً في تشكيل الرأي العام السوريّ، وأحياناً توجيهه، ويُعد مجالاً مفتوحاً للنقاشات الاجتماعية حول قضايا تهمّ المجتمع السوريّ، ولكنّه، لم يؤدِ بعد دور الفضاء العموميّ الاجتماعيّ، القائم على التواصل العقلانيّ المدنيّ والنقديّ في آنٍ، بل على العكس من ذلك، ساهم هذا الفضاء الرقميّ المفتوح وغير المقيّد بضوابط قانونية أو تقنية تضبط محتواه الإلكترونيّ في نقل العلل الاجتماعيةً الموجودة في المجتمع السوريّ إلى هذا الفضاء الرقميّ، وبناءً على ذلك، تطرح هذه المشكلّة البحثيّة ثلاثة تساؤلات بحثية رئيسية:

1. ما طبيعة الفضاء التفاعليّ (التواصليّ) الرقميّ السوريّ؟
2. ما معيقات تبلور فضاء عموميّ رقميّ سوريّ؟
3. هل يمثّل الفضاء العموميّ الرقميّ رهاناً معرفياً في الدراسات الاجتماعية العربية؟

ثالثاً: فرضية الدّراسة (research hypotheses):

ينطلق الباحث في تناوله موضوعَ الدّراسة من ثلاث فرضيّات أساسيّة:

- يُمثلّ الفضاء التفاعليّ الرقميّ العام في الحالة السّورية مجالاً عمومياً، لكنّه غير مكتمل للنقاش النقديّ العقلانيّ وتشكيل الرأي العام.
- إنّ وجود عقبات سياسية، اجتماعية، أخلاقية، وتقنية في الحالةً السّورية للفضاء الرقميّ مازالتً تحولً دون تحوله إلى فضاءٍ عموميٍّ رقميٍّ متبلورٍ ومؤسسيٍّ.
- لم تبلغ دراسة الظاهرة الاجتماعية الرقمية في العلوم الاجتماعية العربية رهاناً معرفياً.

رابعاً: أهداف الدّراسة (research goals).

تهدف الدّراسة إلى معرفة الفضاء العموميّ الرقميّ السوريّ، مفهومه، وطبيعته، وتشكّله.

- مقاربة واقع دراسات الظاهرة الاجتماعية في الفضاء الرقميّ.
- دراسة معيقات تشكّل الفضاء العموميّ الرقميّ السوريّ وتبلوره.

خامساً: منهجية الدّراسة (Research Methodology).

تصنّف هذه الدّراسة ضمن الدّراسات الوصفية التي تعتمد على ملاحظة الباحث وتحليله، لذلك سيتم سيستخدم المنهجان الوصفيّ والتحليليّ، الأول -أي الوصفيّ- سيوظف على مستوى توصيف الظاهرة الاجتماعية في الفضاء الرقميّ، أمّا المنهج التحليليّ سيوظف على مستوى تحليل واقع الفضاء العموميّ الرقميّ السوريّ، وتحدياته وحدود الممارسة، ومعيقات التشكّل.

سادساً: متغيّرات الدّراسة (Search variables):

يُشكّل الفضاء العموميّ الرقميّ السوريّ متغيراً بحثياً تابعاً، بينما يشكّل الفضاء الرقميّ متغيراً بحثياً مستقلاً.

سابعاً: تعريفات البحث (Search definitions):

الفضاء العموميّ هو مجالٌ للحياة الاجتماعية حيث يمكن تشكيل الرأي العام، بينما الفضاء الرقميّ هو البيئة التي تجري بها العمليات السيبرانية.

ثامناً: الدّراسات السّابقة: (Literature Review)

سبق وذكر الباحث أنّ العلوم الاجتماعية العربية لم تواكب بعد تغيرات الظاهرة الاجتماعية بفعل الثورة الرقمية، وعلى العكس من ذلك عدم الاعتداد بدراستها في الحقل الرقميّ، ومن ثُم الدراسات المتصلة بسياق الموضوع قليلةٌ، ولكن مع قلّتها -مقارنةً بحجم الأبحاث الاجتماعية التقليدية- إلّا أنّها تتصف بالنقدية والجدةّ، وفيما يليّ أبرز الدّراسات التي بحثت الفضاء العموميّ الرقميّ:

1. دراسة، «مواقع الشبكات الاجتماعية ورهانات دراستها في السيّاق العربيّ»، للباحث الصادق الحمامي، محرّر شبكات التواصل الاجتماعي في بيئة إعلامية متغيرة- دروس من العالم العربيّ، تحرير: معتز بن مسعود، (تونس: معهد الصحافة والأخبار، أعمال الملتقى الدولي، 2015)، تناول فيها الباحث الرهانات البحثية التي يطرحها التفكير في مواقع الشبكات الاجتماعية في السياق العربيّ، وسعى الباحث لمناقشة مسألة الرهانات عبر مستويين: المستوى الأول ذو طابع إبستيمولوجيٍّ يتعلق بالإشكاليات النظرية والمنَهجية المتصلة بدراسة الميديا الاجتماعية عامةً، ومواقع الشبكات الاجتماعية بشكلٍ خاصّة، أمّا المستوى الثاني فيتعلق بما أطلق عليه الباحث التجديد النظريّ الضروريّ لدراسة الميديا الاجتماعية، كما بحث ضرورات التحقيب أي إدراج الشبكات الاجتماعية في السّياق التاريخيّ، وناقش الباحث الفيسبوك في علاقته بتحوّلات المجتمع التونسيّ، وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج البحثية أبرزها: ضرورة صياغة أُطر نظرية نفهم من خلالها علاقة الميديا بالمجتمع، وتحويل الميديا الاجتماعية عام ةًإلى مشكل نظريٍّ من خلال صياغة الفرضياتً النظرية، إضافةً إلى أنّ المجال العموميّ التونسيّ لم ينشأ مع الميديا الجديدة أو مع مواقع الشبكات الاجتماعية، فهو صيرورةٌ تاريخيةٌ تشكلت منذ دخول المطبعة والصحافة المكتوبة في فترات تاريخية سابقةٍ على العصر الرقميّ.

2. دراسة، «الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر»، للباحث رشيد العلوي، (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود، محكم تشرين أول 2014)، تقوم هذه الدّراسة على رؤية استقرائية نقدية لمفهوم العمومية والفضاءً العموميَّ البورجوازيّ، كما فهمه «هابرماس» وكما انتقدته «نانسي فريزر»، من خلال رصد جملة من الإشكالات والمآزق التي تحومُ حول مفهوم الفَضاء العموميّ بوصفه إشكالية الدولة المدنية، وإشكالية المجتمع المدنيّ والديمقراطية، وتوصّل الباحث إلى مقترح مفاده: من أجل تأسيس مقاربة جديدة للفضاء العموميّ يجب تفادي مقاربتينً محدودتين: المقاربة الأولى هي الأمبريقية التي تستند فقط إلى المعايير، والثانية، هي المقاربة المتعالية على الواقع الاجتماعيّ.

3. MARIJANA GRBEŠA, (2003), why if at all is the Public Sphere a Useful Concept? Politicka misao, Fakultet političkih znanosti Sveučilišta u Zagrebu, Vol. XL, No. 5.

بحث، «لماذا إذا كان المجال العام مفهومًا مفيدًا؟»، للباحثة ماريانا غرباسا، والمنشور في مجلة الفكر السياسيّ، جامعة زغرب (Zagrebu) في جمهورية كرواتيا، (المجلد 12، العدد 5، السنة 2003)، والذي يتحدث عن المجال العام في مفهوم

يورغن هابرماس، والذي تم تصميمه بوصفه حيز اجتماعيًا محايدًا للحوار النقديّ بين الأشخاص العاديين الذين يتجمعون لمناقشة الأمور ذات الاهتمام المشترك حرية، وعقلانية، وناقشت الباحثة في الجزء الأول من هذا البحث فائدة المفهوم من خلال إظهار القيمة الإجرائية لفئته المعيارية، وتقصد بها النقاش النقديّ العقلانيّ، على افتراض أنّ النقاش العام العقلانيّ هو شرط الديموقراطية، وتساءلت الباحثة في الجزء الثاني عن إمكانيات وسائل الإعلام في توفير حاضن لها، بمعنى إمكانية تحوّل وسائل الإعلام إلى فضاءٍ عموميٍّ، كما ناقشت ونقدت بذات الوقت موقف هابرماس من وسائل الإعلام وانتقاده لدورها في الفضاء العموميّ، وتوصلت الباحثة ماريانا إلى نتيجة مفادها: تمتلك وسائل الإعلام في الديمقراطيات الحديثة، إمكانية إجراء مناقشةٍ عامةٍ وتحوّلها إلى فضاءٍ عموميٍّ.

4. Calhoun, Craig. (2011) Civil society and the public sphere, In: Edwards, Michael, (ed.) The Oxford Handbook of Civil Society. Oxford handbooks in politics & international relations. Oxford University Press, NY, USA.

دراسة، «المجتمع المدني والمجال العام»، كريج كالوهن، تحرير: مايكل إدواردز، دليل أكسفورد للمجتمع المدنيّ، (المملكة المتحدة- أوكسفورد: جامعة أكسفورد، آب 2011).

تناولت هذه الدراسة نظرية المجال العام للمجتمع المدنيّ، ويوضح الكاتب خلالها أنّ نظريات المجال العام تطورت جنباً إلى جنب مع كلّ من الدولة الحديثة وجهازها الإداريّ القويّ والاقتصاد الرأسماليّ الحديث، مع قدرتها القوية على تحقيق المساواة وتوسيع الثروة، وتجادل الدراسة بأنّ قيمة المجال العام متجذرةٌ في المجتمع المدنيّ المستقل عن سلطة الدولة.

خامساً: بحث، «الحوار الإلكترونيّ والفضاء العام الافتراضيّ»، للباحثة وداد سميشي، مجلة العلوم الإنسانية، (الجزائر: جامعة قسنطينة، عدد 41، 2014، مجلد ب)، ناقشت فيه الباحثة مسألة قدرة منتديات الحوار الإلكترونية على خلق مجالٍ للحوار حول القضايا المختلفة ودورها في إتاحة الفرصة للجمهور للتعبير عن آرائهم بكلّ حريةٍ وتبادل الأفكار السياسية، والاقتصادية.. دون قيودٍ، والقدرة على فتح فضاءٍ عامٍ جديد.

وتتركز جهود الباحث في توضيح جدليّة العلاقة بين المجتمع المدنيّ والفضاء العموميّ من وجهة نظر الباحث، وعكسها على الحالة السّورية، إضافةً إلى دراسة الفضاء العموميّ السوريّ من حيث تاريخيته وتشكلّه وحدود الممارسة، ومن ثم دراسة إمكانية تشكّل الفضاء العموميّ السوريّ في الفضاء الرقميّ، ومناقشة أبرز المعوقات التي تحول دون تبلور فضاءٍ رقميٍّ عموميٍّ سوريٍّ، فقد لاحظ الباحث أنّ الحراكً الاجتماعيّ والنقديّ على شبكات التواصل الرقمية الاجتماعية بدأ يتخذ شكل الفعل والتأثير السياسيّ، وبات يساهم بصياغة رأيٍ عام حول القضايا المطروحة التي بات الفضاء الرقميّ ساحةً لعرضها من جهة، والتداول الفكريّ والنقديّ حولها من جهةٍ أخرى.

مخطط الدراسة:

المبحث الأول: الفضاء العموميّ وجدلية العلاقة مع المجتمع المدنيّ.

المطلب الأول: الفضاء الرقميّ.

المطلب الثاني: الفضاء العموميّ الكلاسيكيّ.

المطلب الثالث: جدلية العلاقة بين المجتمع المدنيّ والفضاء العموميّ.

المبحث الثاني: الظاهرة السيسيولوجية في الفضاء الرقميّ.

المطلب الأول: رهاناتٌ معرفيةٌ حول الظاهرة السيسيولوجية الرقمية.

المطلب الثاني: الطبيعة الرقمية الجديدة للحياة

الاجتماعية.

المبحث الثالث: الفضاء العموميّ السّوريّ (الواقعيّ والرقميّ).

المطلب الأول: الفضاء العموميّ سيرورةٌ وليس نظريةً.

المطلب الثاني: الفضاء العموميّ السوّريّ (حدود المفهوم وتاريخية الممارسة).

المطلب الثالث: الفضاء العموميّ الرقميّ السّوريّ (طبيعته وخصائصه).

المبحث الرابع: مستقبل الفضاء العموميّ الرقميّ السّوريّ.

المطلب الأول: عوامل دافعة باتجاه تبلور الفضاء العموميّ الرقميّ السّوريّ.

المطلب الثاني: عوامل مثبطةٌ لتشكّل الفضاء العموميّ الرقميّ السّوريّ.

المطلب الثالث: إشكاليّة العلاقة بين الدين والفضاء العموميّ السّوريّ.

خاتمة البحث.

المبحث الأول: الفضاء العموميّ وجدلية العلاقة مع المجتمع المدنيّ:

بدايةً، لابدّ من ضبط مصطلحات الدّراسة خصوصاً مفهوم المجتمعين المدنيّ والفضاء العموميّ والعلاقة بينهما؛ لأنّ التفريق بينهما سيغدو ذو دلالة عند انتقال الظاهرة السيسيولوجية إلى ظاهرةً سيسيو- رقمية.

المطلب الأول: الفضاء الرقميّ «السايبر» (cyber space).

كلمة (cyber) في المعاجم اللغوية تقود إلى الأصل اليونانيّ (kybernetes) وتعني القيادة والتحكم عن بعد، ومن ثُم (cyber space) مفهومٌ اصطلاحيٌّ كنايةً عن المحيط الذي تجري به العمليات السيبرانية الناشئة عن أداء النظم الالكترونية[3]، وهو فضاءٌ يجمع بين مكونين هما: المجال والزمان الإلكترونيات، ويعرّفه فريدرك مايور بأنّه «بيئةٌ إنسانيةٌ وتكنولوجيةٌ جديدةٌ للتعبير والمعلومات والتبادل، تسمح بتبادل المعلومات بطريقة رقمية»[4]، ومن ثّم فإن الفضاء الرقميّ هو الحيز والإطار الذي تتم في سياقاته تجميع خيوط الشبكات الاجتماعية، وهو عالمٌ غير مرئيّ وغير مرتبط بزمان أو مكان يتم فيه تداول المعلومات إلكترونياً، هذا الفضاء الرّقميّ يتكوّن من مزيج كبير من الشبكات والنظم الرقمية والاتصالية متعدّدة الأهداف والاستخدامات..، ومع ظهور مواقع التواصل الاجتماعيّ بدأ ينشأ مفهوم المجتمعات التفاعلية الافتراضية، وحالياً مع تطور الثورة التقنية وظهور البيئة ثلاثية الأبعاد ظهر لدينا ما يُعرف «بالواقع الافتراضيّ»..، هذا الفضاء الإلكترونيّ لا تنطبق عليه مقولات الفيزياء الغاليلية[5]*، فهو غير فيزيقيّ وغير ملموس، ليس عليه سلطةٌ مركزية تحكمه أو رقابيةٌ تراجع محتواه، والمشاعر الإنسانية حاضرةٌ فيه، ولكنّها ليست بمستوى الحميمية التي توجد في الواقع الاجتماعيّ، فضاءٌ غير متمركز جغرافياً، لا وجود للحدود الجغرافيّة والإثنية التي ظلّت تتشكّل منها الجماعات والمجتمعات لآلاف السنين، هذا الفضاء (أنهى فوبيا المكان)[6]، ومن ثُم أضعف سلطة الرقيب والخوف من التعبير بما يتيحه من إمكانيات تقنية للتخفيّ والتعبير بهويات غير حقيقية، هذه المشكلة بطبيعة الحال ليست موجودةً إلّا في ظلّ الأنظمة غير الديموقراطية..، وبالنتيجة أدت الثورة الاتصالية الرقمية إلى ظهور فضاء اجتماعيٍّ عامٍ تفاعليّ، يؤثر في الحيز الاجتماعيّ الواقعيّ.

المطلب الثاني: الفضاء العموميّ (الكلاسيكيّ).

يُعدّ يورغن هابرماس المؤسّس الفعلي لمفهوم الفضاء العموميّ (public space) في أطروحته التي نُشرت سنة 1960 تحت عنوان «الفضاء العموميّ أركيولوجيا[7]* الدعاية بوصفها مكوناً بنيويًا للمجتمع البرجوازي حيث تطرق إلى ميلاد الفضاء العموميّ

البورجوازي بإنجلترا خلال القرن الثامن عشر ميلادي، ورغم تأسيسية هابرماس للمصطلح الذي استلهمه من "عمومية" ايمانويل كانط، إلّا أنّ المصطلح اتخذ أبعاداً أخرى لاحقاً مع نانسي فرزير[8]* التي ركزت على المكون ما بعد البرجوازي، وكريغ كالهون[9]* الذين أكّدا مفهوم الفضاءات وليس الفضاء الواحد، وبدأ المجال العام في الظهور من خلال نمو المقاهي، والمجتمعات الأدبية وغيرها، والجمعيات التطوعية، ونمو الصحافة..، في جهودها لتقويم عمل الدولة، «ويعتمد نجاح المجال العام على مدى الوصول، درجة الاستقلالية بمعنى يجب أن يكون المواطنون خاليين من الإكراه، ورفض التسلسل الهرميّ بحيث يشارك كلٌّ منهم على قدم المساواة، وسيادة القانون ونوعية المشاركة أي الالتزام المشترك بطرق المنطق العقلانية»[10]، أي أنّ الفضاء العموميّ هو فضاءٌ قائمٌ على النقاش والحجاج العقلي، فهو فضاءٌ عقلانيٌّ نقديٌّ مدنيٌّ، غير أيديولوجيّ، ويرى هابرماس أنّ الفضاء العموميّ هو «مجال للحياة الاجتماعية حيث يمكن تشكيل الرأي العام»[11]، فهو مكانٌ للتنشئة السّياسية لمفهوم المواطنة، والحديث عن فضاءٍ عموميّ (كلاسيكيّ) يعني الحديث عن شرط الديموقراطية، وهو بطبيعة الحال جزءٌ من تحولات المجتمعات الغربية بعد فلسفة الأنوار في القرن الثامن عشر وتحولاته الليبرالية، ولا يمكن فصله أو عزله عن النقاشات العلمانية والمدنية وتطور العقديّة الدستورية..، فالفضاء العموميّ أتى ضمن سياق الحداثة الغربية بوصفه جزءاً منها، والحديث عن فضاءٍ عموميٍّ ديموقراطيٍّ وعقلانيٍّ وعلمانيٍّ لن ينجح برأي هابرماس إلّا إذا اقترن بشرط لازم وهو مأسسة هذا المجال، بمعنى «إضفاء الطابع المؤسسيّ على المجال العام في الأوامر الدستورية وإقامة نظام قضائيٍّ خاص به»[12]، وإلّا تحوّل إلى مجالٍ للفوضىً بنقيض الهدف الذي أسس له وهو المصلحة العامة، ومع أهمية ماطرحه هابرماس إلّا أنّه كان محلّ نقد صارم من قبل نانسي فريزر التي رفضت وجود مجالٍ عامٍ واحدٍ بالمعنى الهابرماسي المثاليّ، وأكدت ضرورة وجود «فضاءات عمومية متعددة»، فالمجال العام الوحيد لا يوفر ساحةً للمجموعات الثانوية التي يمكنهم فيها مناقشة احتياجاتهم وأهدافهم واستراتيجياتهم، فمن شأن وجود مجالات عامة متعددة أن يعزز المشاركة بمعنى «القدرة على التحدث بصوت المرء، ومن ثم بناء الهوية الثقافية والتعبير عنها من خلال المصطلح والأسلوب»[13]، ومن جهة أخرى، كان المجال العموميّ الهبرماسي الكلاسيكيّ مقتصراً على الشكل البرجوزايّ، ومن ثُم أهمل (النخب) غير البرجوازية أو الأشكال الشعبية من الخطاب العام والنشاط الاجتماعيّ، كما أنّ مثالية هابرماس بعده المجال العموميّ مجالاً واحداً وجمهوراً متجانساً كانت محل انتقاد شديد لأنّ «المناقشات العامة بين المواطنين أو مختلف الفئات الاجتماعية قد لا تصل إلى توافق في الآراء بل إلى إدخال تنوع في الآراء ويصل إلى تسوية تفاوضية»[14]، هذه الانتقادات قادت هابرماس نفسه إلى مراجعة مفهومه عن الفضاء العموميّ وأعاد تعريف العام والخاص ضمن تعريفه الجديد فأصبح الفضاء العموميّ عنده «ليس مبنياً كنسق وهو يقبل بعض الحدود الداخلية ولكنّه يتميز إزاء الخارج بآفاق مفتوحة»[15]، انطلاقاً ممّا تقدّم سيقدم الباحث مفهوماً موسعاً للفضاء العموميّ اعتماداً على تقاطع أراء كلٍّ من «هابرماس، فريزر، كالوهن» لكونه فضاءٌ اجتماعيًا تواصليًا مستقلاً عن السلطة، مدنيٌّ متاحٌ للجميع قائمٌ على (المحاججة) العقلانية للقضية المطروحة للنقاش والحوار، ويسمح بتشكيل رأي عام حول القضية المروحة للنقاش، وهو قائمٌ على الذواتَ المتساوية للجمهور بغض النظر عن الانتماءات والهويات، وقائمًا أيضاً على حرية وسائل التواصل واستقلاليتها عن السلطة ورأس المال، ومن ثُم هو فضاءٌ اجتماعيٌّ مدنيٌّ، ولنجاح الفضاء العموميّ في مهمته يقترح هابرماس ما يمكن تسميته قواعد تواصلية معيارية تكون سبباً في التوافق وسبباً في الإلزام، وهي «لكلّ فرد نصيبٌ كاملٌ من النقاش، والحق في إثارة أي إشكال أو اعتراض، ولا

يجوز استخدام أسلوب الإكراه»[16]، ويتضح ممّا سبق أنّ الفضاء العموميّ هو مجالٌ للاندماج الفرديّ في المجتمع على قاعدة التشاركية الديموقراطية، القائمة على المواطنة، ومن ثُّم هو فضاءٌ مؤسسٌ للهوية الوطنية الجامعة، فضاءٌ منتجٌ للوعيّ بالحقوق الفردية والجماعية.

المطلب الثالث: جدليّة العلاقة بين المجتمع المدنيّ والفضاء العموميّ:

من الصعوبة بمكان تحديد العلاقة التي تربط بين المجتمع المدنيّ والفضاء العموميّ، لأنهّما نشأتا في مرحلة زمنية واحدة (القرن الثامن عشر)، وضمن بيئة ثقّافية وسياسيةٍ واحدة، تهدف إلى إيجاد حيز أو ثقافة مستقلة في مواجهةً السّلطة، عبر ممارسةً النقد العموميّ العقلانيّ لها بما يخدم المصلحة العامة، ولكن مع انكماش مفهوم المجتمع المدنيّ إلى مفهوم مؤسسيٍّ ضيق، واختزاله في ثقافتنا العربية بالمنظّمات غير الحكومية، وربطه قسراً بالمنظمات الأهليّة، إضافةً إلى استعمال المفهوم خارج شرطه السياسيّ والتاريخيّ المؤسس له باعتباره وعيّاً متشكّلاً ومتدرجاً نحو الديمقراطية، واختزاله بهذا المعنى بات هذا المجتمع جزءاً من الفضاء العموميّ يعمل ضمنه ويؤثر به، وهو بخلاف رأي كريج كالهون الذي يعتبر المجتمع المدنيّ هو الأساس، والفضاء العموميّ أحد أبعاده والمعيار الذي اتخذه كالهون هو الديموقراطية التي تتطور مع المجتمع المدنيّ أكثر (فالمجال العام نابض بالحياة هو بُعد المجتمع المدنيّ الأكثر أهمية للديمقراطية)[17]، طرحٌ ليس بعيداً عن ما كان قد ذهب إليه هابرماس الذي اعتقد أنّ الفضاء العام يتوسط بين المجتمع المدنيّ والدولة، وبطبيعة الحال فالمجتمع المدنيّ يتوسط بين الدولة والمجتمع، فجوهره عند هابرماس يشمل (شبكةً من الجمعيات التي تضفي الطابع المؤسّسيّ على خطابات حلّ المشكلات على المسائل ذات الاهتمام العام في إطار المجالات العامة المنظمة)[18]، بهذا المعنى لا يمكن أن يعمل المجتمع المدنيّ بطريقة سليمة إلّا في إطار المجال العموميّ ويصبح حينها مظهراً مُنظماً مُتمأسساً له، سيما ما يخص الوعيّ بالحقوق المدنية والسّياسية والاقتصادية، وبالنتيجة إنّ تطور مفهوم المجتمع المدنيّ تاريخياً وعدم اتخاذه معنىً ثابتاً عقّد من إشكالية العلاقة التي تربطه مع الفضاء العام، لذلك يعتقد الباحث أنّ المفهومان يتطابقان إذا عرفنا المجتمع المدنيّ على أنّه قوةٌ موازيةٌ للدولة تحدّ من سلطويتها، ولكن إذا اعتبرنا أنّ هذا المجتمع هو فقط جملة مؤسسات طوعية بهذا المعنى يصبح المجتمع المدنّي جزءً مَن الفضاء العام يعمل من خلاله، وفي حال التطابق يكون التوسط بين الدولة والمجتمع هو أساسه، وجوهره اعتبار المواطن كائنٌ بذاته بغض النظر عن انتماءاته، وتصبح المواطنة أساسُ الهوية، وحينها يُمكن اعتبار الفضاء العموميّ المتطابق مع المجتمع المدنيّ شرط الديموقراطية.

المبحث الثاني: الظاهرة السيسيولوجية في الفضاء الرقميّ:

مع تغير أدوات ووسائل التواصل الاجتماعيّ التقليدية بفعل الثورة الرقمية وظهور الشبكات التفاعلية الاجتماعية، انتقلت الظاهرة الاجتماعية من بُعدها الإنسانيّ إلى بعد آخر يتلائم مع الطبيعة الجديدة للتواصل الاجتماعيّ، فأضحت تلك الظاهرة إضافةً إلى بُعدها الإنسانيّ ظاهرةً اجتماعيةً-رقميةً.

المطلب الأول: رهاناتٌ معرفية حول الظاهرة السيسيولوجية الرقمية:

أضحت المجتمعات الافتراضية ساحةً جديدةً للتفاعل الإنسانيّ والاجتماعيّ، وفضاءً مفتوحاً للجميع، تحولت معه الظاهرة الاجتماعية من ظاهرة إنسانية محضّة إلى ظاهرة سيسيو رقمية وأصبحً للتفاعل الاجتماعيّ نمطٌ رقميٌّ يحاكي النمط الإنسانيّ، وهذا الأمر كان مدخلاً لتوسيع وتطوير العلوم الاجتماعية الغربية، ولكن، في الثقافة العربية تعدّدت المصطلحات التي يستخدمها الباحثون لوصف الشبكات الرقمية كشبكات التواصل الرقميّ

والشبكات الاجتماعية الرقمية وشبكات العلاقات الاجتماعية التفاعلية، ويدلّل تعدّد المصطلحات تلك، أنّ المصطلح لا يُمثل رهاناً معرفياً، ومن ثُم تصبح الدّراسات المتعلقة بهذا الموضوع وصفيةً تقتصر على شرح الظاهرة، وليست دراسات تحليليةً، مقارنةً بالجدل الغربيّ (الفرنسيّ البريطانيّ) حول تلك المصطلحات التي تراوحت بين حتمية التأثير على المتلقيّ «الحتمية التكنولوجية»، وبين قدرة المتلقي نفسه على إخضاع التكنولوجيا لرغباته وحاجاته المجتمعية، فبحسب «بويد وآليسون فإنّ مواقع الشبكات الاجتماعية الرقمية تتيح للأفراد بناء ملمح متاح للعموم في إطار نظام محدّد، ومن ثُم تعتبرً تلكً الشبكات منصاتٍ تواصلٍ شبكيّ»[19]، أمّا في فرنسا فإنّ الباحثين فضّلوا استخدام مصطلح المواقع «السوسيو رقمية» تأكيداً منهم على «أنّ هذه المنصّات ليست رقميّةً محضةً ولا اجتماعيّة محضة، بهذا المعنى هذا المصطلح هو دعوةٌ صريحةٌ للقطع مع الحتمية التكنولوجية التي تدرس تأثيرات التكنولوجيا في الناس كقوّة خارجية، وحتميةٌ ثانية تدرس استخدامات الناسً للميديا وكأنّها أشياء يمكن تطويعها»[20]، أمّا في علم الاجتماع العربي فمازالت العائلة هي نواة التنظيم الاجتماعيّ، تتمحور بها وحولها حياة الناس، وهي الوسيط بين الفرد والمجتمع، والمؤسسة التي يكتسب من خلالها الفرد انتماؤه وهويته، ولم يطرأ على هذا التوصيف بعد أي جديد لجهة دور الفضاء الرقميّ في صياغة الانتماء، الهوية، السلوك، أيٍ لم تبلغ بعد الظاهرة السيسيو-رقمية رهاناً معرفياً في الثقافة العربية، وعلومها الاجتماعية.

المطلب الثاني: الطبيعة الرقمية الجديدة للحياة الاجتماعية:

أحدثت الشبكات التفاعلية الرقمية تحولات جذرية في التفاعل الاجتماعيّ وأنماطه وأدواته، وأصبح الولوج المتبادل سمةً سيسيو رقمية بين العالمين الواقعي والرقميّ، بمعنى التحول من واقعٍ فعليٍّ إلى وجودٍ رقميٍّ والتحوّل من وجودٍ رقميٍّ إلى واقعٍ اجتماعيّ؛ لذلك ينبغي دراسة الظاهرة الاجتماعية الرقمية في ضوء حقلين معرفيين جديدين يجمعان بين الخصائص التقليدية لعلميّ الاجتماع والنفس وخصائص الشبكات الرقمية، إنهّما علميّ الاجتماع الرقميّ وعلم النفس الرقميّ، فقد باتت العلاقات الاجتماعية في العصر الرقميّ تنمو وتنتهي طرداً مع سرعة التكنولوجيا ذاتها، وأصبح الناس مستهلكين للعلاقات الاجتماعية، لأنّ إيجاد بدائل جديدة أصبح أسهل، وكذلك الأمر بناء العلاقات الاجتماعية أسهل، فلا يتطلب الأمر سوى البحث البسيط على الشبكات الرقمية والبدء بالدردشة، تساعدها بذلك حالة الحميمية المفتوحة لوسائل التواصل الرقمية التي توفّر حساً بالمحادثة، هذه البيئة الرقمية تسمح لنا بتوليد التجارب الفردية وتبادلها، حتى تصبح جماعيةً فنحن نتأثر جميعًا بآراء الآخرين على الشبكة الافتراضية، وتسمح لنا أيضاً بتحويل أي سلوك مثير للجدل إلى قضية رأي عام يعقبها موجةٌ منً الغضب العاطفيّ والعدوانيّ قدً تصل حدّ «العواصف الرقمية» بمعنى حدوث ردّات فعل كبيرة على شكل تعليقات وهاشتاغات حول القضية، مصحوبةً بشحنات عاطفية كما لو كانت في الواقع الاجتماعيّ، هذه ردّات الفعلً أصبحت فوريةً وعفويةً، فالموجة الاحتجاجية حول حدث معين لم تعد تحتاج وقتاً طويلاً كما لو تناقلته الميدياً التقليدية...، وتتفاقم تلك المشكلة في المجتمعات التي تحولت فيها وسائل التواصل الاجتماعيّ الرقمية إلى مصدر للمعلومة ومصدر للتحليل، في انكفاء لمصادر المعلومات التقليديةً التي تتمتع بمصداقيةً أكبر كالصحافة والإعلام، كما أصبح العدوان الرقميّ سمّةً ظاهرةً في البيئة الاجتماعية الرقمية نظراً إلى إمكانية إخفاء الهوية الحقيقية، وإذا كانت الميزات التكنولوجية وآليات التواصل الاجتماعيّ الرقميّ الميسّرة قد أضفت أبعاداً أخرى غير إنسانية على الظاهرة الاجتماعية، إلّا أنّه ومن خلال ذاتها الآليات والميزات التكنولوجية انتقلت المشاكل الاجتماعية في الواقع الاجتماعيّ إلى الفضاء الرقميّ كالكراهية والعنف،

ومع حداثة الظاهرة السيسيو رقمية إلاّ أنّ تحولات بنيوية باتت واضحةً على بنية العلاقات الاجتماعيةً وطبيعةً التفاعل وبناء تلك العلاقات، ولعلّ التغير الأعمق هو النزعة الفردية، وتراجعٌ في مفهوم المجتمع من حيث المساحة والعمل وتأثير الأسرة.

المبحث الثالث: الفضاء العموميّ السّوريّ (الواقعيّ والرقميّ):

الفضاء العموميّ هو مجالٌ عامٌ للنقاش النقديّ العقلانيّ للسياسات العامة، وهو قوةٌ موازيةٌ للسلطة تحدّ من سلطويتها، يتوسط العلاقة بين الدولة والمجتمع، يتسع فضاؤه ليشمل المجتمع المدنيّ ونشاطه إذا كان هذا المجتمع ضعيفاً، ويتطابق المفهومان مع قوة المجتمع المدنيّ وتبلوره الفلسفيّ.

المطلب الأول: الفضاء العموميّ سيرورةٌ وليس نظريةً.

بدايةً، يعتقد الباحث أنّ الفضاء العموميّ ليس نظريةً في السّياسية أو سؤالاً في الفلسفة، إنّه سيرورةٌ تاريخيةٌ مرتبطةٌ بالنشاط الاجتماعيّ نحو بلورة عقد اجتماعيٍّ قائم على الديموقراطية، أي أنّه وعيٌّ متدرجٌ نحو الدّيموقراطية، وبخلاف مفاهيمَ حداثية فلسفية وسياسية غربية يمكن استيرادها وتنزيلها في جسم الثقافة العربية مع مراعاة الخصوصية العربية كالعلمانية والهيرمنيوطيقيا[21]*، فالفضاء العموميّ ينشأ كخبرة ثم يعبّر عنه دلاليا كتأطير نظريّ، فقدظهر الفضاء العموميّ جزءًا من النقاشات الأوربية الحداثية في مرحلة التنوير في القرن التاسع عشر، وذلك في خضم الاتجاهات التي ظهرت لمقاومة الهيمنة التي مارستها المؤسسات الرسمية في سعيها لبسط نفوذها على المجتمع والأفراد، بالقول بمركزية سلطتها، وجزءًا من النقاشات المستمرة التي أعقبت الإصلاح الدينيّ في عصر النهضة حول العلمانية، وحدود العام والخاص بالنسبة إلى الفرد، فمع تحوّل الكنيسة من سلطة دينية إلى قضية خاصة، أصبحت حرية التدين لأولً مرة جزءاً من الحرية الشخصية وأصبحت الكنيسة كهيكل اجتماعيٍّ ضمن هياكل أخرى تدار بواسطة القانون العام، ومن ثّم الفضاء نشأ العموميّ مع الحركة الأوربية التنويرية في سؤال الديموقراطية والليبرالية، وضمن سياق نشأة المجتمع المدنيّ وتبلوره في المجتمعات الأوربية، ولكن مع مجيء وسائل الإعلام الجماهيرية «خاصة الصحافة» أعطي الفضاء العموميّ امتداداً جديداً مهماً فصارت وسائل الإعلام تمارس الوظيفة النقدية التي بدأتها النوادي النخبوية، ومع بروز الإذاعة في العشرينيات من القرن العشرين ثم هيمنة التلفزيون منذ الأربعينيات منه، أضحى لوسائل الإعلام نفوذٌ جديدٌ على وعيّ الجمهور وأصبحت وسائل الإعلام الجماهيرية أكثر فعاليةً، غير أنّ وقوع وسائل الإعلام تحت سيطرة المال والسّلطة السّياسية أفقدها القوة النقدية التي كان يمارسها الفضاء العموميّ التقليديّ مع اختلاف التجربة باختلاف المجتمع والدولة...، وبعد هذا السرد التاريخيّ الضروريّ يمكن طرح السؤال الآتيّ، هل يملك المجتمع السّوريّ فضاءًا عمومياً؟

المطلب الثاني: الفضاء العموميّ السوريّ (حدود المفهوم وتاريخية الممارسة):

الحديث عن مجتمع مدنيٍّ بوصفه قوةً موازيةً للدولة تحدّ من سلطويتّها تمُارس النقاش النقديّ العقلانيّ لسياسات الدولة، في سعيها لبلورة عقد اجتماعيٍّ وسياسيٍّ على طريق الديموقراطية هو أمرٌ غير متوفر تاريخيا في سورية لا في تاريخ قبل الاستقلال 1946م ولا بعده، ولكنّ الحديث عن بعض مؤسسات المجتمع المدنيّ وبعض المبادرات الأهليّة بمعنى وجود نواد نخبوية ومؤسسات اجتماعية تناقش قضايا في الشأن العام فهي جزءٌ أصيلٌ من التاريخ الحديث والمعاصر لسورية، بدءاً من جمعية «رباط المحبة» وهي جمعيةٌ علميةٌ تأسست عام1874، والجمعية التاريخية المتخصصة بالعلم والتاريخ عام 1875[22]، ثم بدأت الجمعيات تتزايد بعدها، ومنها جمعية النهضة العربية 1906، وجمعية يقظة

الفتاة العربية التي تأسست عام 1915، والنادي العربيّ 1918، والنادي النسائيّ الأدبيّ 1920، وبعد الاستقلال عاد نشاط مؤسسات المجتمع المدنيّ كرابطة النساء السّوريات التي تأسست عام 1948 لإعداد دراسات حول المرأة ومشاركتها، ترافق ذلك مع الحركة النقابية في سورية كنقابة المهندسين عام 1950، هذه الحركة النقابية كانت قد بدأت مع بدايات القرن العشرين فكانت نقابة المحامين من أول النقابات التي تأسست في سورية عام 1912 ونقابة الأطباء والصيادلة عام 1923، وبالانتقال إلى المستوى الثالث والمتقدم من مؤسسات المجتمع المدنيّ وهو الأحزاب فقد نشأت عدّة أحزاب مع بدايات القرن العشرين وفي إبان الاستعمار وكجزء من حركة التحرر الوطنيّ السوريّ آنذاك نشأت أحزاب الشعب، الكتلة الوطنية، والحزب القوميّ السوريّ، والحزب الشيوعيّ، وحزب البعث العربيّ والعربيّ الاشتراكيّ...، وبعد الاستقلال بدأت عملية قوننة عمل هذه المؤسسات بصدور قانون الجمعيات رقم 47 في العام 1953 إذ أتيح للسورين بموجب هذا القانون تشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية بشكل واسع[23]، وتم تحديد ماهية هذه الجمعيات والأحزاب بالطّابع المؤسسيّ غير الربحيّ والعلنيّ على أسس وطنية، ومن ثم صدور قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة السوريّ رقم 93 لسنة 1958 وتعديلاته..، ولكنها لم تبلغ مرحلة تشكيل أو التأثير على الرأي العام أو حتى على السّلطة السّياسية..، و«تلقى المجتمع المدنيّ السوريّ ضربةً قاسمةً في سورية مع القانون رقم (2) لعام 1958 والذي ينص على حلّ الأحزاب والهيئات السياسية في سورية..»[24]، ومع دستور عام 1973 والمادة الثامنة منه أصبح حزب البعث قائداً في الدولة والمجتمع، وأصبح النشاط المدنيّ والسياسيّ في المجتمع يدور في فلكه، وأصبحت المنظمات الطلابية والاتحادات النقابية رديفةً له[25]*، ومع مرور الزمن والاندماج الحاصل بين الحزب والسّلطة فقدت هذه المؤسسات الصفة الرقابية النقدية لعمل السّلطة بشكلٍ فعّال[26]*، وتعقدت الإشكاليّة أكثر عندما تحول مفهوم المجتمع المدنيّ إلى بوابة الغرب في مواجهة الدول العربية (القومية) ومنها سورية، وتحول أعضاءٌ ومؤسساتٌ في هذا المجتمع إلى أداة بيد الولايات المتحدة في زعزعة الاستقرار السياسيّ في سورية وتحديداً بعد العام 2003، حيث كشفت وثائق ويكليكس وجود دعم أميركيٍّ ماليٍ واضح لمجموعات تعمل تحت اسم المجتمع المدنيّ في سوريّة..، ودعم مكتب حقوق الإنسان والعمل الأميركيّ لبرنامج التعبئة المدنية واللاعنف الإستراتيجي لأعضاء في المجتمع المدني السوري[27]، فتحول معه هذا المفهوم في الوعيّ السياسيّ العربّي والسوريّ خصوصاً إلى أداة استعمارية وتدخل خارجيّ، فاستغنى عنه واستبدال بمفهوم المجتمع الأهليّ الذي يحظى بتأييد البيئات الإسلامية، وهذا يقودنا إلى استنتاج عام أنّ مؤسسات المجتمع المدنيّ في سورية لم تبلغ مرحلة تشكيل فضاء عمومي خاص بها، وبقيت ضمن الحركة النقابية والاجتماعيّة مع نكوصها إلى مجتمع أهليٍّ خيري الطابع تقليديّ البنى..، مع تشوه في اسمه ومفهومه، مردّه استلاب المفهوم من قبل المعارضة السّورية-اللاوطنية منها- واستخدامه خارج سياقه ومفهومه ودلالاته أي استخدامه سياسياً، وتعاون هذه المعارضة مع الولايات المتحدة وتلقيها الدعم والتمويل بستار المجتمع المدنيّ ومن ثّم تحويله إلى أداة للتدخل الخارجيّ، وكما أسلف الباحث مع تغير بنى الفضاء العموميّ مطلع القرن العشرين ودخول الإعلام على خطّ تشكيل الرأي العام، كان الإعلام في سورية حاضراً في تشكيل الرأي العام السوريّ، ولكن منذ نشأته في سورية في العام 1947 وحتى العام 2002 لم يخرج الإعلام عن فلك سياسات الدولة وهيمنتها، واحتكرت الدولة لعقود السيطرة على الإعلام المسموع والمرئيّ، حتى العام 2002 وصدور المرسوم التشريعي رقم 10 المتعلق بالإذاعات التجارية الخاصة، ولاحقاً المرسوم التشريعيّ رقم 108 للعام 2011 الخاص بقانون الإعلام الذي يد نقلةً نوعية نحو تأسيس فضاءٍ عموميٍّ حقيقيٍّ في سورية، ومن ثّم فإنّ الحديث عن وجود فضاءٍ عموميٍّ حقيقيٍّ في

ظلّ الواقع الإعلاميّ في سورية حتى العام 2002 ليس دقيقاً؛ لأنّ هذا الفضاء العموميّ لم يكن قادراً على أداء الوظيفة النقدية بل كان هذا الفضاء امتداداً للسلطات المهيمنة تصرفه حسب إستراتيجياتها، من خلال إشاعة أنماط محددة من الوعيّ تدفع الناس إلى الاستكانة وقبول القوالب الجاهزة في الوعي والتفكير..، فالحديث عن فضاء عموميٍّ هو حديثٌ عن بحث المجتمع عن كينونته في مواجهة هيمنة السّلطة، وهي سيرورةٌ تاريخيةٌ مرتبطةٌ بالنقاشات المدنية والعلمانية والعقدية الاجتماعية لإنجاز الديموقراطية. وفي مجتمعاتنا العربية هذه الأمور غير متوفرة لثلاثة أسباب، الأول أنّ الدولة الوطنية (القطرية) وُلدت نتيجة التقسيم الاستعماريّ لنظام ما بعد الحرب الأولى اتفاقيتا سان ريمو1920 ولوزان 1923، ومن ثُم حملت الدولة القطرية العربية منذ نشأتها عوامل تأزّمها وانفجارها، ذلك أنّها افتقرت إلى الشرعيتين التاريخية والاجتماعية على حدٍّ سواء، مع استمرار التعارض التاريخيّ بين الأمة والدولة الذي عزز العقلية الفوضوية[28]، والسبب الثاني لم تنشأ السلطة في الدولة القطرية على مفهوم العقد الاجتماعيّ، وفشلت لاحقاً في تحقيق إجماع عليه..، والسبب الثالث هو «الدور التاريخيّ الذي لعبته المؤسسات الدينية بين السلطة العثمانية والمجتمع ولاحقاً سلطة الأعيان إبان الاستعمار الفرنسيّ..»[29]، وهو حيز الفضاء العموميّ بطبيعة الحال، بالنتيجة لم يتبلور في سورية تاريخياً فضاءٌ عموميٌّ نقديٌّ مستقلٌ قادرٌ على تشكيل رأي عام مستقل، فبالإضافة إلى العاملين السابقين هنالك عاملان إضافيان على الأقل: وهما غياب المجتمع المدنيّ الحقيقيّ من جهة، وسيطرة الدولة على حقل تشكيل الوعيّ والرأي العام من خلال السيطرة على أحد أهمّ أدوات إنتاج هذا الوعيّ وهو الإعلام، وكان المجال العام في سورية امتداداً للسلطة ذاتها تتحكم به وتسيطر عليه، إلى حين صدور قانون الإعلام السوري لعام 2011 بالمرسوم التشريعيّ رقم 108، الذي يُعد مرحلةً تأسيسية لانطلاق تأسيس فضاءٍ عموميٍّ (إعلاميٍّ ورقميٍّ) بالعمل على تهيئة البيئة القانونية اللازمة لاستقلاليته وتنظيم عمله وفق القانون، ومع الثورة التواصلية الرقمية بدأت في سورية مرحلةٌ جديدةٌ وهي بروز ساحات النقد والنقاش العلنيّ للسياسات والقضايا العامة وتشكيل الرأي العام، متجاوزةً الحيز التقليديّ لهذا النقاش وهو الأحزاب والنوادي الثقافية وحتى الإعلام التقليديّ.. فهل بات المجتمع السوريّ أمام مرحلة تأسيس فضاءٍ عموميٍّ حقيقيٍّ؟ وأي فضاء هذا المتشكّل حالياً؟

المطلب الثالث: الفضاء العموميّ (الرقميّ) السوريّ (طبيعته وخصائصه):

لقد ساهم الفضاء الرقميّ من خلال العديد من آليات التفاعل الرقمية في تغيير مفهوم التواصل المجتمعيّ بتغيير مجاليه الزمنيّ والجغرافيّ، وكذا قواعد النقاش والحوار الديمقراطيّ وفضاءاته، لتخلق فضاءً عمومياً، ألا وهو الفضاء العموميّ الافتراضيّ، ولكن، بالنسبة إلى الحالة العربية عموماً والسّورية خصوصاً الأمر ليس فضاءاً عمومياً بالمعنى الهابرماسي «المثالي» للمصطلح فالشبكات الاجتماعية التي يستخدمها (37%) من الشعب السوريّ حسب إحصائية شركة فيسبوك (2017) في الفضاء الرقميّ[30]، ساهمت بتوسيع مجال النقاش والنقد وباتت مكاناً مناسباً للتواصل بديلاً عن الصالونات والنوادي الثقافية التي تعد انتهاكاً للقانون في كثير من الدول العربية، وتحول الفضاء الرقميّ إلى مكان وسيط بين الدولة والمجتمع، أي بديلاً عن المجتمع المدنيّ الضعيف والمهمش في سورية، بدليل تبني أجهزة الدولة السّورية لأغلب المحوظات والنقاشات التي أثارت جدلاً حاداً في وسائل التواصل الاجتماعيّ، حول قضايا في الشأن العام السوريّ، ورجعت العديد من القرارات والأخذ بالكثير من الملحوظات أو إصدار توضيحات بشأنها..، ومن ثُم الفضاء الرقميّ في الحالة السّورية هو فضاءٌ إعلاميٌّ شعبيٌّ يفرّض نفسه في المجتمع السوريّ يوماً بعد يوم، إنّه يمتلك قوة تحويل موضوعٍ

جزئيٍّ وشخصيٍّ أو فئويٍّ أو حدث ومسألة تهم الناس إلى قضية رأيّ عام وقضية دولة، ولكن هل هو مجالٌ عموميٌّ بالمعنى الهابرماسي أم فضاءاتٌ عمومية بحسب فريزر وكالوهن؟ أم أنّه وسيلة إعلام غير تقليدية؟، فمع الجدل الكبير الذي يثيره البأحثون في معرض الإجابة عن هذا التساؤل، إلّا أن اجتماع المعلومة الصرفة مع المنطق الاجتماعيّ في التفاعل الاجتماعيّ مع هذه المعلومة يجعله فضاءً عاماً له أدواته الجديدة وأساليبه في النقاش أكثر منه إعلامًا غير تقليديّ، ولو أجرينا مقارنةً بين معايير هابرماس للفضاء الماديّ العموميّ على أنه «حيزٌ من حياتنا الاجتماعية يمكن من خلاله أن يتم تشكيّل ما يقترب من الرأي العام، ينشأ من ناس خصوصيين، يجتمعون معاً كجمهور ليتناولوا احتياجات المجتمع من الدولة، باعتبارهم مجموعة أشخاص يستفيدون من عقلانيتهم وتفكيرهم في مناقشة المسائل العامة»[31]، فالواضح تماماً أنّ هذه السّمات تنطبق بأغلبيتها على الفضاء العام الرقميّ في سورية، ولكن هنالك عاملٌ لا يمكن تجاهله في حسّم تحول الفضاء العام الرقميّ إلى فضاء عموميٍّ وهو أحد شروط هابرماس «النقدية العقلانيّة»، فإذا انطلقنا في معرض الإجابة من رؤية هابرماس العامة حول الفضاء العموميّ وهو الجمهور بوصفه حاملاً رأيًا عاماً ذا وظيفة نقدية، يمكن القول بنعم في حالة الوعيّ الذي افترضها هابرماس والنقد المبني على الحجاج العقلانيّ بين فواعل عقلانية، ولكن الجمهور بوصفه حاملاً رأي عاماً ذي وظيفة نقدية في الفضاء الرقميّ يبدو أقرب إلى الحشد منه إلى الجمهور الواعي، تحركه الصور النمطية وتستهويه الأحكام الجاهزة، يتأثر بالأخبار غير الموثوقة أحياناً ويذهب وراء الإشاعة، ومن جهة أخرى، هناك ثلاثة مظاهر تميّز المجال العام «أولها أنّ المشاركة فيه مفتوحة، وثانيها أنّه يساوي بين مواقع وأدوار الأطراف المشاركة فيه، بصرف النظر عن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وثالثها أنّ أية قضية فيه تكون قابلة للنقاش»[32]، وهي مظاهر متوفرةٌ بطبيعة الحال في الفضاء الرقميّ، وهذا ما يدفع الباحث إلى استنتاج عام مبنيٍّ على تطابق في الهدف، وهو بلورة الرأي العام وتطابق في المظاهر وتشابه في السّمات العامة مفاده: أنّ الفضاء الرقميّ العام في الحالة السّورية هو مجالٌ عموميٌّ لكنّه غير مكتمل للنقاش العقلانيّ والنقد وتشكيل الرأي العام، له أدواته وأساليبه التي تتطابق مع طبيعته اللامادية، يكتمل مع تبلور النقاشات في فضائه على أسس العقلانية النقدية، وهو أمرٌ يتم إنتاجه بالتدريج بتطور مستوى الوعّي، هذه المجالية العمومية المكونة من البنى التحتية للإنترنت والمستخدمون الاجتماعيين تتعرض بزايد للتهديد على مستويين: المركزية والتجارية، بمعنى الاتجاه المتزايد في الدولة لفرض المزيد من الرقابة على الشبكة، والمواقف المهيمنة التي تسيطر عليها شركات الاتصالات والأنترنت العملاقة (غوغل –فيس بوك)، الأمر الذي يثير مجدداً النقاشات حول حياد الشبكة وحياد البنى التحتية واحتكارات الإنترنت وحتى هيمنة أجهزة الدولة على الفضاء الرقميّ بما يحول دون تحول الفضاء الرقميّ إلى فضاء عموميٍّ، ولكن في النتيجة النهائية شكّل الفضاء الرقميّ بطابعه العموميّ فرصةً تاريخيةً للقضاء على النزعة الإقصائية التي اتسم بها الفضاء السياسيّ المحيط بالسلطة، وإخراجه من الأزمة وانحرافات وسائل الاتصال الجماهيريّ التقليدية عن دورها النقديّ، وهذا يتطلب إعادة قراءة مفهوم الفضاء العموميّ من منطلقات سوسيولوجية واتصالية، وعدم النظر إليه من الزاوية السّياسية فقط، وشكّل هذا الفضاء بديلاً عن المجتمع المدنيّ في التوسط بين الدولة والمجتمع، ولكنه لم يبلغ بعد ليكون قوةً موازيةً للدولة تكبح من سلطويتها، إلا أنّه في سورية يمكن اعتباره مؤشراً قوياً على الرأي العام والمزاج الشعبيّ، فهو مجالٌ عموميٌّ للنقاش، لكنه غير منظم ولم يبلغ مرحلة المأسسة بعد، بمعنى: عدم تشكّل مؤسسات اجتماعية في هذا الفضاء قادرة على توجيه الرأي العام أو تشكيلة بالنظام، إضافةً إلى عدم وجود نظام قضائيٍّ خاصٍ به.

المبحث الرابع: مستقبل الفضاء العموميّ الرقميّ السّوريّ:

الفضاء العموميّ مسألةٌ حيويةٌ بالنسبة إلى المجتمع المتمدن، لأنّه يقع في قلب الحياة الاجتماعية والثقافية؛ ومع الثورة الرقمية التفاعلية أصبح الإنترنت ككلّ جزءًا مهماً من مجالنا العام، يوفر الإنترنت الوصول إلى كم كبير من المعلومات والمعرفة، وإمكانية المشاركة والإبدًاع والتواصل.

المطلب الأول: عوامل دافعة باتجاه تبلور (اكتمال) الفضاء العموميّ الرقميّ السوريّ:

شكّل الفضاء الرقميّ عموماً ومواقع التواصل الاجتماعيّ الرقمية خصوصاً ميداناً جديداً للسوريين للتعبير عن آرائهم وأفكارهم السّياسية والاجتماعية والثقافية، إضافةً إلى تفاعلهم الاجتماعيّ الثنائيّ والجماعّي في إطار المناسبات الوطنية والخاصة، إذ تتيح الفضاءات الرقمية فرصةً واسعةً للسوريين للمشاركة في قضايا الشأن العامّ والانخراط في المداولات والنقاشات العامّة من خلال ما توفّره لمستعمليها من مجال لعقد نقاشات عامّة ونشر مقالات رأي، والانتماء إلى مجموعاتٍ عملٍ ذات اهتمامات مشتركة، فقد ولّد «التفاعل بين وسائل الإعلام الاجتماعيّ والمجتمع المدنيّ ظهور كيان سياسيٍّ جديد لم يكن قائماً من قبل هذا، الكيان الافتراضيّ الناشئ، تجاوز مفهوم المؤسسة السياسيَّة التقليديَّة ممثلةً في الأحزاب ومجلس الشعب»[33]، وهنا نميّز بين ثلاثة أنواع من الجماعات الافتراضية السّورية: تتخذ أولاها شكل جماعات واقعية أصبح لها نافذةً رقميةً كالأحزاب السّياسيةً والنقابات والاتحادات..، بينما تتمظهر الثانية عبر جماعات افتراضية نشأت داخل الشبكة العنكبوتية تم ولجتً الحياة الواقعية الفعلية بمجالاتها المختلفة، الاجتماعية أو السّياسية أو الاقتصادية أو الفنية، لتستكمل حياتها داخلها، والثالثة هي جماعاتٌ نشأت داخل الشبكة وبقيت داخلها تمارس تأثيرها في الواقع من خلال آليات التفاعل الرقمية كصفحات نقد الفساد وصفحات الشأن العام، يساعدهم في ذلك سرعة هذه الشبكات الرقمية ومجانيتها، إضافةً إلى انخفاض التكلفة المادية للاتصال بالشبكة مقارنةً بدول الجوار، فمازالت أسعار الأنترنت في سورية هي الأرخص نسبياً في دول المنطقة، مع تنوع في الخدمة بين خدمة الجيل الثالث والرابع، إضافةً إلى البوابات الخاصة بخدمة الـ ADSL .. غير المحدودة الاستهلاك، وشكّل صدور قانون الإعلام الجديد بالمرسوم 108 لعام 2011 بدايةً لتنظيم العمل الإعلاميّ على الشبكة الرقمية خصوصاً المادة (53)[34]*، وبالمحصلة شكّل الانخراط المتزايد لكلّ القوى الرسمية وغير الرسمية في المجتمع السّوري في الفضاء الرقميّ فرصةً لتنامي قوة هذا الفضاء وإمكانية تحوله إلى مجال عموميٍّ مكتمل، كما تحوّل الناس العاديون خلاله إلى عوامل فاعلةً ومؤثرة في إنتاج الواقع و«الانتقال من العمل السياسّيّ العموديّ ذي الاتجاه الواحد إلى العمل السياسيّ الأفقيّ المفتوح للجميع»[35]، وأصبح للفرد السّوريّ إمكانيةً لتحقيق الذات وحاجاتها الوجدانية والتواصلية التي يعاني في تحقيقها على أرض الواقع في الفضاء الرقميّ نتيجة لذلك أصبحت وسائل التواصل الرقميّ واقعاً كامناً في وجدان الفرد السوري الذي يستخدم هذه الشبكات الاجتماعية الرقمية، ومن جهة أخرى، أدرك المشرع السوريّ ضرورة زجر بعدً الأفعال الجرمية التي أفرزها واقع التعامل مع الشبكة العنكبوتية فأصدر قانوناً خاصاً بذلك هو قانون تنظيم التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية ذي الرقم (17) لعام 2012[36]، يقع نص القانون في (36) ستة وثلاثين مادةً موزعًة على خمسة فصول، ومع القصور الجزئيّ في التشريع بما يخص خطاب الكراهية الذي لم يلحظه علانيةً بل أحاله إلى القانون الجزائيّ السوريّ لتوصيفه وتحديد جرميته وعقوبته، إلّا أنّه يُعدّ مقدمةً هامةً وضروريةً لتنظيم استخدام الشبكة والحيلولة دون فوضويتها، يضاف إليه القانون رقم (9) الذي صدر بتاريخ 2018/3/25 المتعلقة بإحداث محاكم جزائيةٍ

مختصة بالنظر في الجرائم المعلوماتية الذي يحميّ حرمة الحياة الخاصة ويمنع انتهاكها.

المطلب الثاني: عوامل مثبطّة لتشكّل الفضاء العموميّ الرقميّ السوريّ:

مع ما تتيحه التكنولوجيا الرقمية من إمكانية خلق الفضاء العموميّ في البيئة السّورية التي غاب فيها المصطلح فعلاً وتداولاً في الحيز الواقعيّ، إلّا أنّ عقبات مازالت تعيق حركية نشوء هذا الفضاء وديناميته في الحالة السّورية، مع أهمية ما وصل إليه راهناً (2018) في خلق ساحات للنقاش والنقد وطرح الأفكار في الشأن العام السوريّ، ومنها أربع مشاكل على الأقل: المشكلة الأولى هي المشكلة الأخلاقية، والمشكلة الثانية هي المشكلة التقنية، أما المشكلة الثالثة فهي محاولة السلطة فرض هيمنتها على الفضاء الرقميّ، أمّا المشكلة الرابعة فهي المشكلة الاجتماعية بشقيها التعليميّ والدينيّ.

أولاً: المشكلة الأخلاقية، إنّ عدم وجود قيود صارمة على الشبكة العنكبوتية، أتاح الفرصة لنقل العللً الاجتماًعية الموجودة في مجتمعاتنا العربية إلى الفضاء الرقميّ الذي سهّل عملية شيوعها، ساعدها في ذلك إمكانية التخفيّ في الفضاء الإلكترونّي الذي شكّل تحديًا تقنيًّا في مواجهة خطاب الكراهية، وعزّز من ذلك تدني المسؤولية الأخلاقية لمالكي الشبكات الرقمية لأسباب مالية وتجارية، و«قد استُخدمت وسائط التواصلً الاجتًماعي لنشًر محتوى خطاب الكراهية ضد فئات معينة ما، مما غذى التوترات الطائفية وأدّى في بعضً الأحيان إلى صدامات عنيفة بين الطوائف في أكثر من منطقة جيوسياسًية»[37]، وفي الحالة السّورية تأثّر السوريّون في حياتهم الاجتماعية بعامل الأزمة المستمر منذ العام 2011 سواءٌ على المستوى الشخصيّ من حيث العلاقات العائليّة والعلاقات مع الأصدقاء والزملاء، ومن حيث التفاعلات الاجتماعيّة بين المجموعات البشريّة الأوسع ذات الانتماءات المختلفة المكوّنة للمجتمع السوريّ، وانتقلت مفاعيل هذا الحدث سريعاً إلى وسائل التواصل الاجتماعيّ فانعكست مفردات الخيانة والاتهام والكراهية بين المجموعات الافتراضية بحسب الاتجاه السياسيّ بين مؤيد ومعارض، فاتسم الفضاء السوريّ الرقميّ في بعض الأحيان بالفوضوية وعدم الانتظام حول هدف معين وتحوّل إلى منبر سياسيٍّ بل ساحة اصطدام سياسيةً بين مؤيدي الدولة السّورية من جهة، ومؤيديً المعارضات السّورية السّياسية والمجموعات المسلحة على الشبكات الرقمية من جهة أخرى، وتتفاقم تلك الإشكالية مع إمكانية انتحال الشّخصية وسرقة الهوية في الفضاء الرقميّ.

ثانياً: المشكلة التقنية، ويلخصها الباحث في:

تُشكّل مجهولية المصدر تحدياً أمام التعامل مع آخرٍ حقيقيٍّ ومن ثّم النقاش العقلانيّ معه.

1. إمكانية سرقة الهوية وانتحال الشخصية مع إمكانية سرقة الصفحات الشخصية.
2. عدم إمكانية تطابق الفضاء الرقميّ مع حدود السّيادة الوطنية، مما يُسهّل عمليات هجمات الكراهية أو بثّ رسائل تحرّض على الكراهية في الفضاء الرقميّ، والتداخل والتفاعل مع الأحداث وحرفها عن هدفها الوطنيّ.
3. الانتماء التقنيّ لهذا الفضاء الرقميّ، لا يخلق انتماءًا فعليّاً للفضاء العموميّ الرقميّ؛ لأنّ الانسحاب منه كما النفاذ إليه لا يرتب أي تبعاتٍ أخلاقيةٍ أو مجتمعيةٍ أو سياسية.

ثالثاً: الرقابة من أجهزة السّلطة على الفضاء الرقميّ، إنّ عدم توضيح العبارات التي من شأنها أن تمسّ «هيبة الدولة» في القانون السوريّ، قد يدفع إلى عدّ أي انتقاد موجه لأي موظف مسؤول حكوميّ، على أنّه مساسٌ بهيبة الدّولة، ممّا من شأنه الحدّ من هامش الحريات الممنوحة لنقد السياسات في سورية، وهي جزءٌ من الحريات التي منحها الدستور السوريّ في المادة 42 منه، فمثلاً المادة 30 من قانون الجريمة الإلكترونيّ ينص على تشدد العقوبات وفق القواعد العامة للتشديد المنصوص عليها في قانون العقوبات- المادة من 285/-288 في حالاتٍ منها إذا كان موضوع

الجريمة يمسّ الدولة أو السلامة العامة، وهو بابٌ واسعٌ للاتهام ضدّ من يمارس النقد علانيةً للسلطة سواءٌ بالإشارة إلى الفساد أو نقد السّياسات العامة، وبهذا يؤدي إلى إضعاف تجربة الفضاء العموميّ السوريّ رقمياً، ومن جهة أخرى، فكرة السيطرة على هذا الفضاء من خلال ذات الآليات التفاعلية الرقمية عن طريق التحكم بالمجموعات الافتراضية الكبرى السّورية، من شأنّه إضعاف نشوء قوة نقدية اجتماعية للسلطة، وإعادة إنتاج الهيمنة على الفضاء الرقميّ كما هو في فضاء الإعلام التقليديّ، عن طريق التحكم بأدوات إنتاج الوعيّ والرأي العام.

رابعاً: المشكلة الاجتماعية، ويقصد بها الباحث أمرين: الأول هو المشكلة التعليمية، والثاني هو «العقبة» الدينية. إذ تمثّل تحدياتٌ مثل ارتفاع نسبة الأميّة في سورية إلى 14% من عدد السكان حسب بيانات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) حول معدل الأمية في عام 2018، وانخفاض مستوى التعليم وجودته للأطفال والشباب السّوريين في مخيمات النزوح، فقد قدّرت «المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة أنّ أقلّ من (40%) من الأطفال السوريين يتلقون تعليماً نظامياً في بلدان النزوح»[38]، وهذا بدوره يشكّل تحديات كبيرة راهناً ومستقبلاً على الفضاء العموميّ الرقميّ السوريّ من زاويتين: الأولى العقلانية التواصلية، فالأميّة وانخفاض مستوى التعليم سيؤثر حُكماً على مستوى الوعي الذي هو أساس تشكّل الفضاء العموميّ، أمّا الثانية فهي حجم ونسبة المشاركين في هذا الفضاء التي ستنخفض مع تزايد معدلات الأميّة والأميّة التقنية، ممّا يعزّز تحوّل المشاركين في هذا الفضاء الرقميّ إلى متلقين سلبيّين أكثر منهم جمهورًا واعيًا فاعلًا، تحركهم العواطف الرقمية سريعة النشوء وسريعة الأفول، ويتبنون الأحكام الجاهزة والجمعية، ويتأثرون بالأخبار غير الموثوقة، أمّا بالنسبة إلى العقبة الدينية، فمع تعاظم دور مواقع التواصل الاجتماعيّ في سورية علت أصواتٌ تدعو إلى حرمة «الاختلاط الإلكترونيّ» لكونها منافيةً للضوابط الدينية والشرعية، «فَيَحْرُمُ الاِخْتِلاَطُ إذَا لم يكن لحاجةٍ أو ضرورةٍ سدّاً للذريعة»[39]، وهذا يمثّل بدوره تحدياً اجتماعياً وقيمياً لتشكّل الفضاء العموميّ الرقميّ، لكونه تمييزا واضحًا بين الرجل والمرأة ودعوةً علنيةً للفصل بين الجنسين، وهّي استمرارٌ لذات الثقافة الموجودة في الحيز الاجتماعيّ الماديّ، فضوابط الاتصال الرقميّ تختلف عن ثقافة «الحجب»، فالأولى مطلوبةٌ والثانية معترضٌ عليها، لأنّ في هذا انتقاصًا للمرأة وعقلها وتغليب النظرة الدونية للمرأة بوصفها كائناً شهوانياً، وبطبيعة الحال الجدّل والصراع حول الضوابط الأخلاقية للتواصل الرقميّ امتدادٌ لسؤال الأخلاق ومرجعيته الفلسفية وأساس إلزامه الفردي وحتى المجتمعيّ في الحيز الواقعيّ بين تيارين: الأول دينيّ يُرجع مصدر الالتزام إلى الثواب والعقاب، وغايته إرضاء الله، والاتجاه الثانيّ علمانيّ يُرجع أساس الأخلاق إلى العقل والتجارب الموضوعية للمجتمعات، وربطها بمبدأ المنفعة والمصلحة.

المطلب الثالث: إشكاليّة العلاقة بين الدين والفضاء العموميّ السوري:

الحديث عن فضاء عموميٍّ لتشكيل الرأي العام قائم على النقاش العقلانيّ لكونه جزءًا من النقاشات العلمّانية والمدنية في إطار المسألة الديموقراطية، ولم يثر الكثير من الجدل والنقاش حول دور الدين في الفضاء العموميّ لأن اللحظة التاريخية التي تأسس فيها في القرنين السابع عشر والثامن عشر في أوروبا كانت قد أعقبت عصر الإصلاح الدينيّ، ومعه تحولت الحريات الدينية إلى الفضاء الخاص بدلاً من كونها سابقاً جزءاً من الفضاء العام، ولكن في الثقافة العربية القضية إشكاليةٌ شائكةٌ بدرجة معقدة، فالوعي الجمعيّ العربيّ هو وعيٌّ دينيٌّ «والدين الإسلاميّ هو المصدر الأهم في تكوين الثقافة العربية»[40]، وروّاد النهضة الأوائل كانوا مفكرين إسلاميين من أمثال محمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي، والنهضة لم تكن بهدف الإصلاح الدينيّ بقدر ما كانت عودةً إلى الدين؛ لذلك لا يمكن عزل تأثير الدين عن الحياة العامة في المجتمعات العربية ومنها سورية طبعاً، والكلام هنا ليس على الدين بوصفه وحياً منزلاً بل القصد هو التفسير

البشريّ لهذا الوحي وتحويله إلى أنماط سلوكية وقيمية، وحتى هابرماس الذي كان مثالياً في طرحه عن الفضاء العموميّ البرجوازيّ عاد وانتقد نفسه وتراجع موصياً العلمانيين بعدم «أحقيتهم إنكار حقّ المتديّنين على الإسهام في المناقشات العامّة بلغتهم الدينيّة وأداء حقوقهم في المواطنة بهذه الطريقة»[41]، يتضح من كلام هابرماس أنّ الإشكالية هي في اتجاهين: الأول علمانيّ يرفض دور الدين في الحياة العامة، والثانية هو دينيّ يستخدم العقيدة في علاقته مع الآخر، والأصل في تأسيس الفضاء العموميّ هو العقلانية التواصلية بين جميع الأفراد المتساوين في المبدأ، تسمح بتوليد قيم مدنية قائمة على التسامح في علاقات المجتمع، «تتأسسّ هذه العقلانيّة التواصلية انطلاقاً من اللاهوت، العقل، التعقل النقديّ حيث تسعى الدولة لخلق تراتبية معيَّنة بخصوص علاقة الدين بالسياسة، في حين أنّ المجال العام يعمل على خلق قوة المجتمع المدنّي وتفكيك ثقافة العنف»[42]، ومن ثُم السّياسة التي تمارسها الدولة إمّا تفضي إلى تقوية هذا الطرف أو ذلك، في محاولة الهيمنة على هذا الفضاء العموميّ، وفي الحالة السّورية الاعتراف بشرعية العمل الدينيّ ومشروعيته في الفضاء العام، وعدم الاعتراف بالمجتمع المدنيّ وشرعيته، سيجعل المؤسسات الدينية تتوسط العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهذا الأمر سيترتب عليه تداعياتٌ مستقبليةٌ، والاعتراف بالمجتمع الأهليّ بوصفه النموذج التاريخيّ أو المعرّب عن المجتمع المدنيّ، سيفضي إلى ذات النتيجة، لأنّ العمل الخيريّ بأغلبه في سورية يُعدّ ضمن المنطق الإيمانيّ/الدينيّ، فالمطلوب الإسراع بتأصيل مفهوم سوريٍّ عن المجتمع المدنيّ، يسترده من الاستلاب الذيَّ يعاني منه جراء التوظيف السياسيّ الخاطئ للمعارضة السّورية -الخارجية-.

خاتمة البحث:

لا يمكن فهم الظاهرة الاجتماعية في المجتمع السّوري راهناً بمعزل عن التطورات التي لحقت بها بفعل الثورة الرقمية وخصوصاً التواصل الاجتماعيّ الرقميّ، سيما مع تضاؤل مساحات الخاص في التواصل الاجتماعيّ وتحول العلاقات الاجتماعية والحياة الخصوصية إلى مجال متاح للجميع، من حيث الاهتمامات والمتابعات والمناسباتً والصداقات..، ومن جهة أخرى، باتت الشبكات الرقمية التفاعلية ميداناً لحياة السوريين في تعاطيهم مع الشأن العام الاجتماعيّ والخدميّ وحتى السياسيّ، وممارسة النقد وطرح الأفكار ونقد السياسات العامة وأداء الحكومة..، ورغم هشاشة مفهوميّ الفضاء العموميّ والمجتمع المدنيّ فكراً وممارسةً وتاريخاً في الحياة العامة السّورية، إلّا أنّ الفضاء الرقميّ وشبكات التواصل الاجتماعية الرقمية بدأت تتبلور باتجاه تشكّل مقبول للفضاء العموميّ، فالسمات والشروط المطلوبةً لتشكل الفضاء العموميّ تبدو متطابقة مع واقع التفاعل في المجال العام الرقميّ في الحالة السورية فمن حيث السّمات فالفضاء الرقمي في الحالة السّورية هو حيزٌ من حياتنا الاجتماعية يمكن من خلاله أن تشكيل ما يقترب من الرأيّ العام، ينشأ من ناس خصوصيين، يجتمعون معا جمهورًا ليتناولوا احتياجات المجتمع من الدولة، ومن إذ الشروط المطلوبة لتشكّل هذا الفضاء العموميّ فالفضاء الرقميّ في الحالة السورية من حيث المبدأ متاحٌ لمشاركة الجميع، يتساوى خلاله جميع الأطراف المشاركة، بصرف النظر عن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، هذا الفضاء الرقميّ العموميّ مازال في طوّر التبلوّر ولم يتشكّل كتملًا، تشوبه عدّة إشكاليات في مقدمها عدم الانتظام في طرح المشكلاتً العامة، والمشكلة الثانية غيابٌ جزئيٌّ للنقد والمحاججة العقلانية للقضية المطروحة حيث يغلب التوجه الأيديولوجيّ والموقف السياسيّ على أي نقاش وهو بطبيعة الحال أحد إفرازات الأزمة السّوريةً (2011)، ولكن هذا الأمر لا يعيب نشوءه لأنّها جزءٌ من النقاشات والمداولات والصراع حول العقد الاجتماعيّ والديموقراطية التي كانت غائبةً عن النقاشات في الحياة العامة السوّرية تاريخياً، ومع إصدار الدولة السورية

للقانونين (17 لعام 2012) و(9 لعام 2018)، تمثّل تطور مهم في ضبط فوضوية هذا الفضاء من حيث المبدأ، يضاف إليهم قانون الإعلام المهم الصادر بالمرسوم 108 لعام 2011 اللذي ساهم في تشكل بيئة سياسية وتشريعية مهمة للحياة الاجتماعية في الفضاء الرقميّ بالحالة السورية، ولكن بالوقت ذاته فإنّ أي محاولة من السلطة في سورية لفرض الهيمنة على هذا الفضاء العموميّ الرقميّ أو التعسف في تطبيق القوانين عليه سيعيق اكتمال تبلوره وربما نسفه بالكامل، ويؤثر على التنمية السّياسية والتشاركية في بناء الوطن، وهنا يعتقد الباحث أنّ هنالك فرصةً تاريخيةً لتعلم الديموقراطية والمواطنة وبلورة الهوية في فضاء لم يكن متاحاً سابقًا يمكن استثماره وتقليل فترة الحضانة الديموقراطية من خلاله، ينبغي استثمارها وتنظيمها ومراقبتها والتعلم منها، بوصفها خياراً أفضل وأسلم من الهيمنة عليه أو إفشاله؛ لأنّ بدائل الكبت الرقميّ ستكون في الحيز الواقعيّ اضطراباتٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ..!

وبناءً على ما تقدم، توصلت الدّراسة إلى جملةٍ من النتائج البحثية، أبرزها:

1. الفضاء الرقميّ في الحالة السّورية هو فضاءٌ إعلاميٌّ شعبيٌّ، له أدواته الجديدة وأساليبه في النقاش والتواصل، أكثر من كونه إعلامًا غير تقليديّ.
2. أتاح الفضاء الرقمي فرصةً واسعةً للسوريين للمشاركة في قضايا الشأن العامّ والانخراط في المداولات والنقاشات العامّة، وهي غير متوفرةٍ بطبيعة الحال في الحيز الواقعيّ.
3. الفضاء الرقميّ التفاعليّ العام في سورية هو مجالٌ عموميٌّ، لكنّه غير مكتملٍ للنقاش العقلانيّ والنقد وتشكيل الرأي العام.
4. يُشكّل غياب العقلانية النقدية في عمليات التفاعل الرقميّ مانعاً في تحوّل الفضاء الرقميّ السّوري إلى فضاءٍ عموميٍّ رقميٍّ.
5. تُشكّل محاولة السّلطة فرض هيمنتها على الفضاء العام الرقميّ في سورية، والرقابة الشديدة عليه، أكبر العوائق التي تمنع تحوّل الفضاء العام إلى فضاءٍ عموميٍّ حقيقيٍّ.
6. إنّ غياب الطابع المؤسسيّ عن المجال العام الرقميّ في سورية يحول دون تبلوره نحو فضاءٍ عموميٍّ متكامل.
7. تمثل خطوة إقامة نظام قضائيٍّ خاص بالفضاء الرقميّ، وإصدار قانونٍ للجريمة الإلكترونية، خطوةً في الاتجاه الصحيح نحو بلورة فضاءٍ عموميٍّ رقميٍّ حقيقيّ.

وبناءً على جملة النتائج يقترح الباحث:

1. تعميق الدّراسات الفلسفية الخاصة بمفهومي الفضاء العموميّ والمجتمع المدنيّ» لأنّهما في اعتقاد الباحث مساران إجباريان للحداثة بالمعنى السياسيّ والثقافيّ.
2. تمثل موضوعات مثل الهوية الافتراضية، واللاوعي الرقميّ، والمواطنة الرقمية...، أولويات بحثية، يجب التصدي لها، نظراً إلى انعكاساتها المباشر على المجتمعات العربية وأنظمتها القيمية والسلوكية، واستقرارها السياسيّ.
3. يعتقد الباحث أنّه في ظلّ الفوضى الحاصلة في الفضاء الرقميّ بسبب غياب المؤسسية والنقدية التواصلية العقلانية، يبغي رصدّ التغيرات الحاصلة على مستوى الثقافة المجتمعية والفردية التي باتت استهلاكيةً بحكم الطبيعة الرقمية الجديدة، ومدى انعكاسها على نمط القيم في المجتمع وضوابط السلوك.
4. باتت ظاهرة العواطف الرقمية، تُشكّل تحدياً يواجه الأجيال المستقبلية بسبب فقدانها مهارات التواصل العاطفيّ الحقيقيّ، وهو ما يتطلب دراسته ووضع حلولٍ أكاديميةٍ له.

هوامش الدّراسة :

1*. هوارد راينجولد: أستاذ علم الاجتماع في جامعة ستانفورد الأمريكية.

2. يوسف مسعودة، «الهوية الافتراضية-الخصائص والأبعاد»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، العدد 5، آذار 2011)، ص469.

3. «الهجمات السيبرانية –مفهومها والمسؤولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي»، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، (جامعة بابل: كلية القانون، ع4، س8 ،2016)، ص 614-615.

4. وداد سميشي، المنتديات الإلكترونية بين التفاعلية وفن الحوار الافتراضي، (عمان: دار أسامة للنشر، ط1، 2016)، ص15.

5*. غاليليو غاليلي: فيزيائيّ وفلكيّ من أصول إيطالية، ولد في مدينة بيزا عام 1564.

6. هواري حمزة،» مواقع التواصل الاجتماعي وإشكالية الفضاء العمومي»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، العدد 20، ايلول2015)، ص226.

7*. الأركيولوجيا: هو علمٌ يختص في البحث بماضي الإنسان وآثاره وكلّ ما خلفه من ماديات، وهو علمٌ ينتمي إلى علم الإنسان الثقافيّ.

8*. تعدّ نانسي فريزر من أهم فلاسفة الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت النقدية.

9*. كريج كالهون هو عالم اجتماع أمريكيّ، وهو أستاذ جامعي حاليًا للعلوم الاجتماعية في جامعة ولاية أريزونا مواليد (1952).

10. Rutherford, Paul. Endless, (2000), Propaganda: The Advertising of Public Goods, Toronto: University of Toronto Press, p18.

11. Habermas, J. (1991): «The public sphere» In Mukerji, C. Schudson, M. (Ed.): Rethinking popular culture. Contemporary perspectives in cultural studies. Berkeley/Los Angeles: University of California Press. p398.

12. Habermas, the Public Sphere, and Democracy: A Critical Intervention: http://www.gseis.ucla.edu/faculty/kellner/kellner.html

13. Nancy Fraser, (1997). Justice interruptus: critical reflections on the «post socialist» condition. New York: Routledge, P123.

14. MARIJANA GRBEŠA, (2003), why if at all is the Public Sphere a Useful Concept? Politicka misao, Vol. XL, No. 5, p113

15. نور الدين علوش «تحولات الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية من هابرماس إلى نانسي فريزر، مجلة إضافات، (بيروت: مركز الوحدة العربية، ع26-27، ربيع/صيف2014)، ص78.

16. محمد المساوي، «الحوار الإسلامي العلماني في الوطن العربي»، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،)، ص14.

17. Calhoun, Craig (2011) Civil society and the public sphere. In: Edwards, Michael, (ed.) The Oxford Handbook of Civil Society. Oxford handbooks in politics & international relations. Oxford University Press, NY, USA, p321.

18. Habermas, J. (1996). Between facts and norms: Contributions to a discourse theory of law and democracy. Cambridge: Polity Press, p367.

19. الصادق الحمامي، «مواقع الشبكات الاجتماعية ورهانات دراستها في السياق العربي»، محرر، شبكات التواصل الاجتماعي في بيئة إعلامية متغيرة- دروس من العالم العربي، تحرير: معتز بن مسعود، (تونس: معهد الصحافة والأخبار، أعمال الملتقى الدولي،2015)، ص48.

20. المرجع السابق، ص49.

21*. الهيرمنيوطيقيا: علم دراسة وفهم النصوص في فقه اللغة واللاهوت والنقد الأدبيّ.

22. نعمان أفندي قساطلي، الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، (بيروت: دار الرائد العربي، ط1، 1879)، ص120.

23. للمزيد انظر: أحمد عزام،» تاريخ منظمات المجتمع المدني في سوريا»، جريدة الأيام السّورية، عدد 4شباط 2015، تحقيقات.

24. حنّا عبدالله، صفحات من تاريخ الأحزاب السياسية في سورية القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية، (الدوحة: لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2018).

25*. المادة (17) من قانون التنظيم النقابي رقم 84 لعام 1968، تحقيق أهداف الشعب العربي في الوحدة والحرية والاشتراكية، والمادة (4) من قانون التنظيم النقابي لصيادلة الجمهورية العربية السورية رقم /9/ لعام 1990، نقابة الصيادلة تنظيمٌ مهنيّ واجتماعيّ مؤمنٌ بأهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية، ملتزمٌ بالعمل على تحقيقها وفق مقررات حزب البعث العربي الاشتراكيّ.

26*. مع أنّ مقررات المؤتمر القوميّ السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي (23/ تشرين الأول 1963)، كانت قد أقرت علاقة الحزب بالسلطة بـ(ضرورة تميز الحزب عن الدولة).

27. للمزيد يمكن النظر في: ويكيليكس ... هكذا مولت أمريكا مجموعات معارضة سورية منذ 2006»، جريدة الفرات السورية، يومية سياسية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطبع والنشر والتوزيع – دير الزور، العدد 1902.

28. وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1988)، ص215.

29. المرجع السابق، ص42.

30. Fadi Salem, (2017), Social Media and the Internet of Things, Arab Social Media Report 2017, UAE, Mohammed Bin Rashid School of Government, p35.

31 وداد سميشي، «الحوار الإلكتروني والفضاء العام الافتراضي»، مجلة العلوم الإنسانية، (الجزائر: جامعة قسنطينة، عدد 41 جوان 2014، مجلد ب)، ص569.

32 هشام عبد المقصود، خصائص المجال العام لتقديم التعبيرات السياسية والاجتماعية عن قضايا وأحداث الشؤون العامة في وسائل الإعلام الجديدة، مؤتمر الأسرة والإعلام وتحديات العصر، الجزء الثاني، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009، ص15.

33 جوهر الجمّوسي، الافتراضي والثورة- مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – بيروت، الطبعة الأولى، آذار 2016، ص104.

34 × تُعد الوسيلة الإعلامية الإلكترونية المعتمدة من قبل المجلس وسيلة نشر تطبق عليها وعلى العاملين فيها الحقوق والواجبات المنصوص عليها في هذا القانون.

35 جوهر الجمّوسي، الافتراضي والثورة- مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي، مرجع سابق، ص154.

36 للاطلاع على القانون رقم (17)، يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني التالي: www.moct.gov.sy/moct/?q=ar/node/304

37 مجلس أوروبا، التوصية رقم R 97 20 للجنة الوزارية إلى الدول الأعضاء عن «خطاب الكراهية»، المعتمدة في 30 تشرين الأول/أكتوبر 1997، في اجتماع نواب الوزراء رقم 607.ص11.

38 شيلي كالبرتسون ولؤي كونستانت، «تعليم أطفال اللاجئين السوريين»، دراسة، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2015)، ص7.

39 محمد خير الشعال، الاختلاط الإلكترونيّ، 06 تموز 2015، للمزيد انظر: http://www.dr-shaal.com/fatwa/9697.html

40 حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر- بحث في تغير الأحوال والعلاقات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة، ط1، 2008)، ص73.

41 حسين غفّاري، معصومة بهرام، «دور الدين في الفضاء العموميّ»، مجلة الاستغراب، (بيروت: المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، ع8، صيف 2017)، ص90.

42 رشيد سعدي، الفضاء العمومي في المغرب بين سلطة التديُّن الجمعي وديناميّة الحريات الفردية»، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 471، أيار 2018)، ص68.

مصادر الدّراسة:

أولاً: الكتب العربية:

- بركات، حليم. المجتمع العربي المعاصر- بحث في تغير الأحوال والعلاقات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة، ط1، 2008).
- الجمّوسي، جوهر. الافتراضي والثورة- مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – بيروت، الطبعة الأولى، آذار 2016

- عبدالله، حنّا. صفحات من تاريخ الأحزاب السياسية في سورية القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية، (الدوحة: لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1،2018).
- قساطلي، نعمان أفندي. الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، (بيروت: دار الرائد العربي، ط1، 1879).
- كوثراني، وجيه. السلطة والمجتمع والعمل السياسي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1988).

ثانياً: المجلات والدوريات العربية:

- «الهجمات السيبرانية –مفهومها والمسؤولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي»، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، (جامعة بابل: كلية القانون، ع4، س8 ،2016).
- الحمامي، الصادق. «مواقع الشبكات الاجتماعية ورهانات دراستها في السياق العربي»، محرر، شبكات التواصل الاجتماعي في بيئة إعلامية متغيرة- دروس من العالم العربي، تحرير: معتز بن مسعود، (تونس: معهد الصحافة والأخبار، أعمال الملتقى الدولي،2015).
- حمزة، هواري. «مواقع التواصل الاجتماعي وإشكالية الفضاء العمومي»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، العدد 20، ايلول2015).
- سعدي، رشيد. الفضاء العمومي في المغرب بين سلطة التديُّن الجمعي وديناميات الحريات الفردية»، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 471، أيار 2018).
- سميشي، وداد. «الحوار الإلكتروني والفضاء العام الافتراضي»، مجلة العلوم الإنسانية، (الجزائر: جامعة قسنطينة، عدد 41 حزيران 2014، مجلد ب).
- سميشي، وداد. المنتديات الإلكترونية بين التفاعلية وفن الحوار الافتراضي، (عمان: دار أسامة للنشر، ط1، 2016).
- عبد المقصود، هشام. خصائص المجال العام لتقديم التعبيرات السياسية والاجتماعية عن قضايا وأحداث الشؤون العامة في وسائل الإعلام الجديدة، مؤتمر الأسرة والإعلام وتحديات العصر، الجزء الثاني، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009.
- علوش، نور الدين. «تحولات الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية من هابرماس إلى نانسي فريزر، مجلة إضافات، (بيروت: مركز الوحدة العربية، ع26-27، ربيع/صيف2014).
- غفّاري، حسين. بهرام، معصومة. «دور الدين في الفضاء العموميّ»، مجلة الاستغراب، (بيروت: المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، ع8، صيف 2017).
- المساوي، محمد. «الحوار الإسلامي العلماني في الوطن العربي»، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).
- مسعودة، يوسف. «الهوية الافتراضية-الخصائص والأبعاد»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، العدد 5، آذار 2011).

ثالثاً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Calhoun, Craig. (2011) Civil society and the public sphere. In: Edwards, Michael, (ed.) The Oxford Handbook of Civil Society. Oxford handbooks in politics & international relations. Oxford University Press, NY, USA, p321.
- Salem, Fadi. Social Media and the Internet of Things, Arab Social Media Report 2017, UAE, Mohammed Bin Rashid School of Government,2017, p35.
- Habermas, J. (1991): «The public sphere» In Mukerji, C.; Schudson, M. (Ed.): Rethinking popular culture. Contemporary perspectives in cultural studies. Berkeley/Los Angeles: University of California Press. pp.398.
- Habermas, J. (1996). Between facts and norms: Contributions to a discourse theory of law and democracy. Cambridge: Polity Press.
- Habermas, the Public Sphere, and Democracy: A Critical Intervention, http://www.gseis.ucla.edu/faculty/kellner/kellner.html
- GRBEŠA, MARIJANA. why if at all is the Public Sphere a Useful Concept? Politička misao, Vol. XL, (2003), No. 5, p113
- Fraser, Nancy. (1997). Justice interruptus: critical reflections on the «postsocialist» condition. New York: Routledge.
- Rutherford, Paul. (2000), Endless Propaganda: The Advertising of Public Goods. Toronto: University of Toronto Press, p18.